

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٩١ لسنة ٢٠٠٦

بشأن الموافقة على اتفاق التعاون الفني لعام ٢٠٠٦

بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية

الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة (١٥١) من الدستور :

قرر:

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاق التعاون الفني لعام ٢٠٠٦ بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية والموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٠ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق.

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٤ شوال سنة ١٤٢٧ هـ

(الموافق ١٦ نوفمبر سنة ٢٠٠٦ م) .

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ٢٧ ربيع الأول سنة ١٤٢٨ هـ

(الموافق ١٥ أبريل سنة ٢٠٠٧ م)

اتفاق

بين

حكومة جمهورية مصر العربية

وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية

حول

التعاون الفني لعام ٢٠٠٦

حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية

انطلاقاً من روح العلاقات الودية القائمة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية ؛

ورغبة في توطيد وتعزيز هذه العلاقات الودية من خلال التعاون الفني المبني على روح المشاركة ؛

وإدراكاً بأن الحفاظ على هذه العلاقات يشكل أساساً لهذا الاتفاق ؛

وعزماً على المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جمهورية مصر العربية ،

وإشارة إلى المفاوضات الحكومية التي عقدت في الفترة من ١٩ إلى ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦ بالقاهرة .

قد اتفقتا على ما يلي :

(المادة الاولى)

(١) تنفيذاً لاتفاق التعاون الفني الموقع في ٢٧ يونية ١٩٧٣ بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية والترتيب المعدل له المؤرخ في ٢ يناير و ٢٨ يناير ١٩٩٠ تم الاتفاق على دعم المشروعات التالية :

(١) "برنامج التعليم الفني والتدريب المهني والتشغيل - مبادرة مبارك/كول" .

(٢) "برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية" .

(٣) "برنامج إدارة مياه الشرب والصرف الصحى".

(٤) "تشجيع حقوق المرأة".

(٥) "برنامج تأهيل الفنيين والمدربين الفنيين".

(٦) "صندوق الدراسات والخبراء".

على أن تظهر الدراسة جدوى دعم هذه المشروعات .

(٧) تتبع حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية وعلى نفقتها مساهمات يصل إجماليها

إلى ١٧٠٠٠٠٠٠ يورو (سبعة عشر مليون يورو) فى صورة عاملين ومدخلات وفى

صورة مساهمات مالية إذا اقتضت الضرورة للمشروعات المشار إليها فى الفقرة (١) أعلاه ،

وتكلف وكالة التعاون الفنى الألمانية GTZ (شركة ذات مسئولية محدودة مقرها إيشبورن)

بتنفيذ المشاريع الوارد ذكرها فى الفقرة (١) أعلاه .

(٣) تضمن حكومة جمهورية مصر العربية وضع ميزانية خاصة محددة البنود لتأمين

استمرارية تنفيذ كل مشروع على حدة ، كما تضمن قيام المؤسسات المكلفة من قبلها بتنفيذ

المشروعات المحددة فى الفقرة (١) أعلاه بالوفاء بمساهماتها اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات .

(٤) يمكن استبدال المشروعات المحددة فى الفقرة (١) أعلاه بمشروعات أخرى فى

حالة موافقة حكومتى جمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية مصر العربية على ذلك .

(٥) تسقط الارتباطات المتعلقة بالمشروعات الواردة فى الفقرة (١) وكذلك إجمالى

المبلغ الوارد فى الفقرة (٢) بشأن التعاون الفنى دون إحلال ، ما لم يتم إبرام العقود

التنفيذية والعقود التمويلية للمشروعات ، فيما إذا دعت الضرورة إليها ، والمشار إليها

فى المادة الثانية فى غضون ثمانى سنوات اعتباراً من العام الذى تمت فيه هذه الارتباطات .

ويكون آخر ميعاد بالنسبة إلى الارتباطات المبرمة هذا العام هو ٣١ ديسمبر ٢٠١٤، مع عدم الإخلال بالترتيب الوارد في الفقرة (٤). فإذا لم يتم إبرام عقود تنفيذية وعقود تمويلية، عند اقتضاء الضرورة، إلا لجزء من الارتباطات في غضون الفترة الزمنية المنصوص عليها، فإن البند التحفظي بخصوص سقوط الارتباطات لا يسرى إلا على المبالغ الجزئية التي لم تشملها هذه العقود بعد.

(المادة الثانية)

يتم تحديد تفاصيل المشروعات المحددة في المادة الأولى فقرة (١) أعلاه وكذلك تفاصيل المساهمات والالتزامات في العقود التنفيذية والعقود التمويلية، عند اقتضاء الضرورة، لكل مشروع، والتي يتم إبرامها بين المؤسسات المكلفة أو التي سيتم تكليفها وفقاً للمادة الأولى فقرة (٢) و(٣) بتنفيذ المشروعات. وتخضع العقود التنفيذية والعقود التمويلية للمشروعات، عند اقتضاء الضرورة، للقوانين واللوائح السائدة في جمهورية ألمانيا الاتحادية.

(المادة الثالثة)

(١) تعفى حكومة جمهورية مصر العربية المواد والسيارات والبضائع والمعدات وكذلك قطع الغيار التي يتم توريدها بتكليف من حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية وعلى نفقتها للمشروعات المحددة في المادة الأولى فقرة (١) أعلاه من التراخيص والرسوم الجمركية ورسوم الموانئ ورسوم الاستيراد والتصدير وأية أعباء عامة أخرى وكذلك من رسوم التخزين مع ضمان أن يتم الإفراج الجمركي عن هذه البنود بدون إبطاء.

(٢) تعفى حكومة جمهورية مصر العربية وكالة التعاون الفني الألمانية GTZ من كافة الضرائب والأعباء العامة أو رسوم التخزين التي تفرض في جمهورية مصر العربية والمرتبطة بإبرام وتنفيذ العقود التنفيذية والعقود التمويلية، عند اقتضاء الضرورة، المشار إليها في المادة الثانية أعلاه.

(المادة الرابعة)

في جميع الأحوال الأخرى تطبق نصوص اتفاق التعاون الفني المبرم في ٢٧ يونيو ١٩٧٣ المشار إليه في المادة الأولى فقرة (١) أعلاه والترتيب المعدل له المؤرخ في ٢ يناير/٢٨ يناير ١٩٩٠ على هذا الاتفاق أيضاً .

(المادة الخامسة)

يدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ احتياراً من تاريخ قيام حكومة جمهورية مصر العربية بإخطار حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية بأن الإجراءات القانونية لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ قد تمت من جانب جمهورية مصر العربية. ويكون تاريخ دخول الاتفاق حيز النفاذ هو تاريخ استلام حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية لهذا الإخطار .

حرر في القاهرة بتاريخ ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦ من أصلين باللغات العربية والألمانية والإنجليزية وتكون لجميع النصوص الثلاثة نفس الحجية. وفي حالة الاختلاف في تفسير النصين العربي والألماني يعتد بالنص الإنجليزي .

عن حكومة

جمهورية ألمانيا الاتحادية

(إمضاء)

عن حكومة

جمهورية مصر العربية

(إمضاء)

قرار وزير الخارجية

رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٧

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٣٩١ الصادر بتاريخ
٢٠٠٦/١١/١٦ بشأن الموافقة على اتفاق التعاون الفنى لعام ٢٠٠٦ بين حكومتى جمهورية
مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٠ ؛
وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ٢٠٠٧/٤/١٥ ؛
وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٠٧/٤/١٨ ؛

قرر:

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية اتفاق التعاون الفنى لعام ٢٠٠٦ بين حكومتى جمهورية
مصر العربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٠
ويعمل بهذا الاتفاق اعتباراً من ٢٠٠٧/٤/٣٠
صدر بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٨

وزير الخارجية

احمد ابو الغيط